

التأصيل النظري والقانوني للشبابيك الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية، قراءة تحليلية للبنك الوطني الجزائري

Theoretical and Legal Rooting for Islamic Windows in Algerian Public Banks, an Analytical Reading of the Algerian National Bank

البرود أم الخير*

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية،

جامعة الجزائر 3، الجزائر

elbaroud.oumelkheir@univ-alger3.dz

تاريخ القبول: 2021/02/28

تاريخ الاستلام: 2020/12/01

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم الإصلاحات المصرفية التي سنها بنك الجزائر بغية المساهمة في تأصيل عمليات الصناعة المالية الإسلامية، من خلال فتح شبابيك إسلامية على مستوى البنوك العمومية الجزائرية، كما اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي، بينما خلصت دراستنا أن تعزيز تطبيق العمل بالصرافة الإسلامية، يجب أن يمر عبر طريقين، الأول يقوده بنك الجزائر، أما الطريق الثاني فهو المصارف والمؤسسات المالية ذاتها.

الكلمات المفتاحية: شبابيك إسلامية؛ بنوك عمومية؛ وحدة ادارية؛ بدائل تمويلية؛ هيئة شرعية.

Abstract :

The study aims to shed light on the most important banking reforms enacted by the Bank of Algeria in order to contribute to rooting the operations of the Islamic financial industry, by opening Islamic counters at the level of Algerian public banks, We also adopted the descriptive approach, and the analytical approach, while our study concluded that enhancing the application of work In Islamic banking, it must pass through two roads, the first is led by the Bank of Algeria, and the second way is the banks and financial institutions themselves, and also the extent of the sincerity of the Bank of Algeria's approach to encourage Islamic banking within traditional banks in accordance with the provisions of Islamic law.

Key Words: Islamic windows; Public banks; Administrative unit; Financing alternatives ;Shariah board

JEL Classification: G21 ; G32. K4.

* مرسل المقال: البرود أم الخير (Elbaroud.oumelkheir@univ-alger3.dz)

المقدمة:

تعتبر الصيرفة الاسلامية أحد المواضيع الهامة التي لاقت اهتماما كبيرا في كافة ارجاء العالم، نظرا لجملة النجاحات التي حققتها منذ سنوات عدة، من خلال استقطاب المدخرات والقيام بعمليات استثمارية من خلاف مختلف الصيغ التمويلية الاسلامية المختلفة، كل هذا دفع بالدول غير الاسلامية لتبني هذه الصيغة من خلال انشاء بنوك اسلامية، التي ساهمت في جذب عدد كبير من البنوك التقليدية للأخذ بنموذج الصيرفة الاسلامية ولو في بعض صورها، كما قامت تلك البنوك بتقديم خدمات اسلامية ضمن خدماتها التقليدية، محاولة منها جذب أكبر شريحة من العملاء، حيث عرفت ظاهرة فتح الشبايك الاسلامية في البنوك التقليدية، انتشارا واسعا خلال نهاية القرن 20م، خصوصا بعد النجاح الكبير الذي حققه حجم تمويلات البنوك الاسلامية في مختلف ارجاء العالم.

والجزائر على غرار باقي الدول ومسايرة منها لهذا التطور من أجل المساهمة في تعبئة أكثر للمدخرات المالية وفتح المجال أمام الافراد للاستفادة من خدمات الصيرفة الاسلامية، قام بنك الجزائر بإصدار جملة من الاصلاحات في هذا المجال اهمها النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات الاسلامية، وكذا النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

الاشكالية الرئيسية: استنادا لما سبق، يمكن ان نطرح الاشكالية الرئيسية لدراستنا على النحو التالي:

كيف تساهم الاصلاحات المصرفية في تفعيل اداء الشبايك الاسلامية في البنك الوطني الجزائري؟

تأسيسا على الاشكالية المطروحة لهذه الدراسة، ارتأينا طرح جملة من الاسئلة الفرعية على النحو الآتي:

- فيما يتمثل الإطار العام للشبايك الاسلامية؟

- ما هي الخصائص والأهداف المنشودة إزاء إنشاء الشبايك الاسلامية؟

- ما هو الحكم الشرعي للشبايك الاسلامية؟

- ماهي أبرز أسس وضوابط فتح الشبايك الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية؟

- ما هو واقع الشباك الاسلامي (الصيغ التمويلية الاسلامية) في البنك الوطني الجزائري؟

أهمية الدراسة: تظهر اهمية الدراسة من خلال:

- ابراز الدور الهام للصناعة للشبايك الاسلامية في القطاع المصرفي الجزائري، الامكر الذي يؤدي الى استقطاب ادخارات الافراد وتقديم تمويلات مختلفة للمشاريع الاسلامية؛

- ابراز الدور الهام الذي لعبه بنك الجزائر في سن سلسلة من القوانين من المساهمة في تأصيل عمليات الصناعة المالية الاسلامية داخل البنوك التجارية العمومية؛

- محاولة ابراز مختلف التسهيلات لاستجابة الاعوان الاقتصاديين للإقبال على التعاملات في الشبايبك الاسلامية، مما يمهد الطريق للصيرفة اسلامية في الجزائر بقوة.

منهج الدراسة: قصد الاحاطة بمختلف جوانب الموضوع والاجابة على إشكالية الدراسة، اعتمدنا على المنهج الوصفي الذي اعتمدنا في الجوانب النظرية للشبايبك الاسلامية، ومختلف المفاهيم المتعلقة بها التي تتكرر باستمرار، في حين يظهر المنهج التحليلي من خلال تتبع حالة البنك الوطني الجزائري، واعداد الجداول لمختلف المنتجات المالية الاسلامية.

I. الإطار العام للشبايبك الاسلامية (المفهوم):

تعددت الجهود لإرساء الصور المختلفة للصيرفة الإسلامية سواء داخل البنك الإسلامي في حد ذاته أو في البنك التقليدي في شكل فتح شبايبك اسلامية. حيث برزت تسميات مختلفة حول مفهوم الشبايبك الاسلامية أو الفروع الإسلامية ليعرفها البعض:

يقصد بالشبايبك الإسلامية بأنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الاسلامية (مصطفى ابراهيم، 2006).

كما يعرفها البعض على انها تلك الوحدات التنظيمية التي تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات الاسلامية، كما يطلق على الشبايبك الاسلامية بظاهرة النظام المزدوج أي النظام الذي يقدم فيه البنك التقليدي خدمات مصرفية اسلامية الى جانب الخدمات التقليدية (عمر زهير، 1996)، ايضا يمكن القول ان انشاء الشبايبك الاسلامية داخل البنوك التقليدية محاولة الاحتفاظ بالعملاء الحاليين الذين اختاروا بديل التمويل الاسلامي وكذا جذب عملاء جدد من البنوك من خلال طرح منتجات وخدمات مالية جديدة (nizwa, 2014).

كما عرفها مجلس الخدمات الاسلامية عمليات الشبايبك الاسلامية كجزء من مؤسسات الخدمات المالية التقليدية والتي تكون فرعا لتلك المؤسسة او وحدة متخصصة تابعة لها، توفر كل من خدمات ادارة الصناديق او حسابات الاستثمار، والتمويل والاستثمار المتفق مع احكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، ومن حيث المبدأ تكون الشبايبك مستقلة بذاتها من حيث الوساطة متفقة مع احكام الشريعة الاسلامية ومبادئها، اذ يتم استثمار اموال الصناديق من موجودات متفقة مع الشريعة الاسلامية (مجلس الخدمات الاسلامية، 2007).

وحسب المشرع الجزائري فيرى أن "شباك المالية التشاركية" هو دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، موضوع هذا النظام، ويجب أن يكون "شباك المالية التشاركية" مستقلا ماليا عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية (المادة 05، 2018). وأيضا ب "شباك الصيرفة الإسلامية"، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية (المادة 17، 2020). كما يعتبر الشباك الاسلامي منصة للتحرك في الصناعة المالية الاسلامية، فهو ببساطة شبك يقع داخل بنك تقليدي يمكن للعملاء من خلالها اجراء الاعمال باستخدام الادوات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية (juan, 2007).

وعليه يمكن اعطاء تعريف شامل للنوافذ الاسلامية بأنها وحدات تابعة للمصارف التقليدية أو فروع تقليدية تمارس العمليات المصرفية الاسلامية تخضع للرقابة من قبل الهيئات الشرعية المختصة.

II. خصائص وأهداف إنشاء الشبايك الإسلامية:

عرفت الصناعة المالية الاسلامية نجاحا كبيرا خلال الآونة الاخيرة خصوصا في ظل اعقاب الازمة المالية العالمية لسنة 2008، مما دفع بالبنوك التقليدية في التفكير مليا بالأخذ بنموذج الصيرفة الاسلامية، باعتبارها بديل استراتيجي مهم للبدائل التمويلية المتاحة، من خلال تعبئة المدخرات للأفراد والمؤسسات والقيام بتوظيفها، قصد استقطاب الموارد المالية المتاحة ومحاوله امتصاص السيولة المتواجدة في السوق الموازية، وتنوع الخدمات المالية المتاحة.

1. خصائص النوافذ الإسلامية:

إذا كانت المصارف الإسلامية المستقلة والفروع الإسلامية في المصارف التقليدية تشترك مع الشبايك الإسلامية في المصارف التقليدية بمجموعة خصائص ساهم الفقهاء في شرحها وتوضيحها بدءا من اتفاق جميع أنشطتها مع إحكام الشريعة الإسلامية، مروراً بخضوعها لمراقبة هيئة شرعية مختصة واعتمادها صيغ وأساليب المضاربة والمشاركة والمراجحة والإجارة وغيرها من الصيغ المصرفية الإسلامية، ونذكر من الخصائص ما يلي (الشريف، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، 2003):

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفائدة الربوية؛
- يخضع العديد من الشبايك الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.

- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في الشبايك الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمراجحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية؛
- حسابات الاستثمار في الشبايك الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الشباك الإسلامي والعميل على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين؛
- عند حاجة الشباك الإسلامي إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لدية، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

2. الاهداف المترتبة عن انشاء الشبايك الاسلامي:

- تتعدد وتنوع أهداف فتح الشبايك الإسلامية في المصارف التقليدية وتختلف من دولة لأخرى ومن مصرف لآخر، من اهداف دينية واجتماعية واقتصادية نذكر منها ما يلي (احمد خلف، 2013):
- **الهدف الديني:** بالنظر لكون غالبية المسلمين وعزوف أكثرهم عن التعامل مع البنوك التقليدية وعدم الاستفادة من خدماتها المحرمة في الشريعة الإسلامية، والرغبة في فسح المجال أمام الجمهور في التعامل والاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية، والتأكيد على تحريم الربا في هذه التعاملات وحثهم على الدفع بمدخراتهم إلى هذه

الشبابيك الإسلامية بما يصب في تنفيذ تعاليم الإسلام التي تحرم احتكار الأموال وتدعو إلى استثمارها. ولا شك أن في إيداعها هذه الشبابيك استثمارا لهذه الأموال بما يخدم الإسلام والمسلمين خاصة بعد ارتفاع معدلات، وعدم قدرة أغلبهم على استثمار أموالهم بأنفسهم؛

● **الهدف الاقتصادي** : تشكل هذه الشبابيك وسيلة فعالة لجذب المدخرين واصحاب الفوائض المالية، خصوصا اذا عرف معدل الادخار لدى الافراد ارتفاعا، ومدى رغبتهم في الاستفادة من هذه الأموال واستثمارها بما يخدم مسيرة اقتصاد بلادهم، كما انها تعمل هذه الشبابيك على جذب رؤوس الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في عمليات الاستثمار على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، لأن إيداع أموال كبيرة في الشبابيك الإسلامية سيزيد بالتأكيد من فرص الربحية لدى المصارف الحكومية التقليدية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم إلى المقر الرئيس للمصرف التقليدي ومن ثم إلى الخزانة العامة للدولة؛

● **الهدف الاجتماعي**: إن استثمار الأموال بإيداعها في الشبابيك الإسلامية سيساهم بلا شك في التقليل ما أمكن من البطالة وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل الوطني، فبدلا من أن تكون هذه الأموال معطلة ومكتنزة لدى الأفراد، سيقومون بإيداعها في هذه الشبابيك التي ستحرص على استثمارها وتشغيلها بما يتطابق والشريعة الإسلامية الغراء، مما يساهم في تعزيز عناصر الإنتاج ويؤدي إلى استخدام أيدي عاملة جديدة ربما كانت عاطلة عن العمل، فضلا عن زيادة أجور الأيدي العاملة السابقة مما يقود بدوره إلى زيادة دخول أبناء هذه الفئة من ذوي الدخل المحدود فيزيد طلبها على السلع والخدمات، ما يدفع المنتجين إلى الزيادة في الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب وتستمر الدورة الإنتاجية إلى أن نصل إلى القضاء على ظاهرة البطالة.

III. الحكم الشرعي للنوافذ الإسلامية:

عادة ما يكون في الأمور المستحدثة والتي لم يرد بها نص شرعي يختص بها جدل كبير، ولا سيما موضوع انشاء شبابيك اسلامية تابعة لبنوك تقليدية، حيث لاقت هذه الاخيرة قدرا من التأييد بين القائمين والمشجعين على الصيرفة الاسلامية، ومن جهة اخرى فقد لاقت قدرا من المعارضين، وبالتالي سنتطرق الى بيان حجة كل منهم:

1. المؤيدون لإنشاء الشبابيك الإسلامية:

يرى من يؤيد انشاء شبابيك اسلامية تابعة للبنوك التقليدية أنه يجوز التعامل بها في حال كونها منضبطة شرعا، وهناك آراء كثيرة في هذا المجال واحتجوا بما يأتي (سهى، 2019):

- يعتبر التخلص من الربا هو هدف يطمح اليه أي مجتمع مسلم، في حال رغب بتطبيق تعاليم الشريعة الاسلامية، وبالتالي فتح شبابيك اسلامية يعتبر تحد الطرق المستخدمة في البنوك التقليدية لتخليص المجتمع من الربا المحرم؛
- الاستفادة قدر الامكان من البنوك التقليدية بحكم خبرتها الطويلة في المجال المصرفي، بما يدعم القطاع الاسلامي وبالتالي تطويره وتحسين آدائه بشكل أفضل؛
- نجاح الشبابيك الاسلامية يعتبر حافزا جيدا ودافعا لدى إدارات البنوك التقليدية للتحويل بشكل كامل فيما بعد، وبالتالي أسلمة هذه البنوك التقليدية، وذلك يعود على اصحاب القرار بجدوى العمل المصرفي الاسلامي وتحويله الى

بنك اسلامي كامل، وربما يكون نجاح الشباييك الاسلامية سببا في زيادة الطلب والاقبال على الخدمات والمنتجات الاسلامية وتقليص الطلب على المنتجات التقليدية؛

- تعاني بعض الدول من صعوبات في فتح بنوك إسلامية وترخيصها وبالتالي تعتبر الشباييك الاسلامية من الحلول الجيدة والبديلة التي من الممكن أن تسهم في سد هذه الفجوة؛
- في حال تحول أحد البنوك التقليدية الى بنك اسلامي فيما بعد، فإن هذا الامر يعتبر انجازا ومكسبا كبيرا للقطاع المصرفي الاسلامي، وخصوصا إذا كان لهذا البنك اسمه وشهرته الواسعة وفروعه المتعددة.

2. المعارضون لفتح شباييك اسلامية:

في المقابل فإن هناك من يعارض انشاء الشباييك الاسلامية واحتجوا بما يأتي (سهى، 2019):

- لا يمكن اخفاء حقيقة ان الشباييك الاسلامية تابعة للبنوك التقليدية وبحسب القاعدة الفقهية "التبع تابع"، لذا يتبع الاصل في الحكم؛
- من الممكن أن يؤثر وجود الشباييك الاسلامية سلبا على انشاء بنوك اسلامية جديدة أو رغبة البنوك التقليدية في التحول بشكل كلي إلى بنوك اسلامية فيما بعد، إذ يتم الاكتفاء بهذه الشباييك الاسلامية؛
- يشكل وجود الشباييك الاسلامية وانتشارها الى حدوث منافسة غير متكافئة بين البنوك الاسلامية وبين البنوك التقليدية التي تمتلك هذه الشباييك؛
- ربما يكون الدافع وراء انشاء الشباييك الاسلامية رغبة البنوك التقليدية في تحقيق المزيد من الأرباح وزيادة فرصتها السوقية وليس بدافع ديني، فهناك من البنوك التي تمتلك شباييك اسلامية ولم تفكر بعد او لا يوجد لها نية في الاصل في التحول الى الصيرفة الاسلامية؛
- تبعية الشباييك الاسلامية للبنوك التقليدية قد يؤدي إلى اختلاط الاموال إذ أن مصدر رأس مال الشباييك الاسلامية هو نفسه البنك التقليدي الام أي ان هناك تبعية مالية، وفي حالات معينة يقوم البنك التقليدي بتحويل فائض سيولة الشباك الاسلامي الى المركز الرئيسي لحين طلب الشباك الاسلامي لها؛
- قد ينتج عن الدمج بين نظامين مصرفيين صعوبة في التعايش بينهما لاختلاف الفكرة والهدف، وعدم وضوح التصور الصحيح للعمل بالنظام المصرفي الاسلامي مقابل البنك التقليدي القائم على الربا.

3. القائلون بالتعامل مع الشباييك الاسلامية للضرورة:

يرى اصحاب هذا الاتجاه ان التعامل مع المصارف التقليدية يؤدي الى دعمها وإعانتها، وفي ذلك إعانة للباطل، الا انه في حالة عدم وجود بديل شرعي فإن التعامل مع تلك الشباييك يكون للضرورة (جعفر، 2017).

IV. أسس وضوابط فتح الشبايبك الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية:

هناك جملة من الضوابط يمكن أن نوردتها في النقاط التالية:

1. التشريعات البنكية:

تتمثل فيما يلي:

في إطار وجود قانون صريح ينص على فتح الشبايبك الاسلامية في البنوك الربوية، ولوائح خاصة بالرقابة والاشراف عليها تتفق مع طبيعتها الخاصة، قام بنك الجزائر بتقنين العمل المصرفي الخاص بالشبايبك الاسلامية، تجسد هذا الاجراء من خلال سن إطارين تشريعيين اهمهما النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات الاسلامية، وكذا النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

كل هذه الاجراءات توضح لنا مدى صدق توجه بنك الجزائر في تشجيع العمل بالصيرفة الاسلامية داخل البنوك التقليدية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، والذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد فناعة ان الشبايبك الاسلامية تمثل خطوة نحو التحول التدريجي للصيرفة الاسلامية.

2. الضوابط الشرعية:

يمكن ان نلخص جملة الضوابط الشرعية لفتح الشبايبك الاسلامية داخل البنوك التقليدية العمومية على النحو

الآتي:

- في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، وتتكون هذه الهيئة من (3) أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة، تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص وفي إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية (المادة 15، 2020)؛

- قام كلا من رئاسة الجمهورية، والمجلس الاسلامي الاعلى بإصدار مقرر رقم 20-01 المؤرخ في 07 شعبان 1441 الموافق ل 01 افريل 2020 المتضمن انشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية؛ وللهيئة جملة من المهام يمكن حصرها في النقاط التالية (المواد 02-07-16، 2020):

- تقويم مطابقة المنتجات التي تعرضها عليها الجهات الرسمية والبنوك المؤسسات المالية المعتمدة لأحكام الشريعة الاسلامية واصدار شهادة لذلك؛

- ابداء الراي الشرعي في اية منتجات مالية اخرى تعرض عليها، ولاسيما في مجال التأمين التكافلي وسوق القيم المنقولة والتمويل الخيري؛

- مراجعة عقود وصيغ التمويل ومختلف المعاملات المالية الاسلامية التي اعتمدها هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية الاسلامية بخصوص مدى التزامها بالأحكام الشرعية؛

- إبداء الرأي في كل ما تراه مخالفا لأحكام الشريعة الاسلامية وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها قبل اجازتها؛
- دراسة كل ما تراه من المسائل المستجدة او الاشكالات التطبيقية التي تعترض سير المؤسسات المصرفية والمالية وتقديم الحلول المناسبة لها بما يتوافق واحكام الشريعة؛
- البحث عن ايجاد حلول لكل الاشكالات العملية التي تطرح بمناسبة تطبيق أية صيغة او منتج مصرفي او مالي اسلامي، سواء بسبب عدم الوضوح او التعارض مع صيغ او منتجات اخرى، او التعارض مع دليل شرعي؛
- ابداء الراي في كل ما يعرض عليها من طرف البنوك والمؤسسات المالية؛
- اعتماد المعايير الشرعية المتعلقة بالمنتجات المصرفية والمالية المطروحة؛
- البحث في توافق هذه المنتجات مع هذه المعايير؛
- البحث في الاشكالات والنوازل الشرعية التي قد تثار بصدد طرح هذه المنتجات؛
- تشجيع ورعاية البحوث والاجتهادات في مجال تطوير المعاملات المالية المستمدة من المرجعيات المذهبية الوطنية ومن الموروث الفقهي الاسلامي؛
- تستند هذه الهيئة في تقويم مطابقة المنتجات المصرفية والمالية على الفتاوى الصادرة عن المجلس وعلى ما استقر عليه الاجتهاد الفقهي في مجال المعاملات المالية ولا سيما قرارات مجمع الفقه الاسلامي الدولي والمعايير الشرعية الصادرة عن المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، وكذا قرارات مجلس الخدمات الاسلامية، وغيرها مما يفيد الصناعة المالية الاسلامية دون تعارض مع المرجعيات الفقهية المذكورة في المادة 02 من المقرر؛
- تلتزم المؤسسات والهيئات التي تقدم منتجات متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية بإنشاء هيئة للرقابة الشرعية على هذه المنتجات والعقود المرتبطة بها، كما تلتزم بتوظيف مدقق شرعي يسهر على التطبيق السليم لتوصيات وآراء هيئة الرقابة الشرعية والفتاوى التي تصدرها الهيئة.

3. الضوابط المالية والمحاسبية:

- قامت السلطات المعنية بوضع جملة من الضوابط المالية والمحاسبية من اجل تسهيل التعاملات بالمنتجات المالية الاسلامية وهي كالآتي:
- يتجسد الفصل المحاسبي بين "شباك المالية التشاركية" والأنشطة الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات الزبائن ضمن "شباك المالية التشاركية" عن باقي حسابات زبائنهم، كما يتمثل الهدف الرئيسي من وجود قسم محاسبة أو دائرة مالية خاصة بـ "شباك المالية التشاركية" في إعداد البيانات المالية المخصصة، بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم «شباك المالية التشاركية» وكذا بيان مفصل عن المداخيل والنفقات ذات الصلة (المادة 05، 2018)؛
 - تضمن استقلالية "شباك المالية التشاركية" عن تنظيم المصرف أو المؤسسة المالية، من خلال تنظيم ومستخدمين متخصصين حصريا لذلك (المادة 06، 2018)؛

- في حالة تعدد "شباك المالية التشاركية" ضمن نفس المصرف المعتمد أو نفس المؤسسة المالية المعتمدة، يجب التعامل مع "شبابيك المالية التشاركية" هذه ككيان واحد. كما يتم إعداد بيان مالي مجمع ويدرج كملحق بالبيانات المالية التي تنشر من طرف المصرف المعتمد أو المؤسسة المالية المعنية (المادة 07، 2018)؛
- يجب على المصارف والمؤسسات المالية التي تحصلت على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم. كما يجب على المصارف إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول طبيعة حساباتهم (المادة 08، 2018)؛
- أما بالنسبة للملاءة المالية واحترام المعايير الاحترازية التي تحول دون تعرض الشبابيك الإسلامية للمخاطر المصرفية المختلفة، فإنه يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تحوز على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد و آجال إرسال التقارير التنظيمية (المادة 03، 2020)؛
- كما اوضح المشرع بنود اخرى عن كيفية استقلالية الشباك المالي الاسلامي في البنك كما يلي (المادة 17، 2020):

- يجب أن يكون "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية؛
- يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة ب "شباك الصيرفة الإسلامية" والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص بإعداد جميع البيانات المالية المخصصة حصريا لنشاط "شباك الصيرفة الإسلامية"؛
- يجب أن تكون حسابات زبائن "شباك الصيرفة الإسلامية" مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن. ما يمكن استنتاجه من المواد السابقة أن بنك الجزائر فصل وبشكل كلي بين محاسبة الشباك الإسلامي والمصرف من خلال إيجاد قسم المحاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل، ومستندات قيد واوراق ثبوتية مستقلة منها مركز مالي، وحساب مصروفات وإيرادات مستقلة من غير خلط حسابات المصرف التقليدي الأخرى.

V. تشخيص واقع الشباك الإسلامي (الصيغ التمويلية الإسلامية) في البنك الوطني الجزائري:

تكاشفت جهود المشرع الجزائري وراء السعي لنشر المعاملات الإسلامية داخل البنوك العمومية، من خلال اصدار النظامين 02-18 و 02-20، فكان البنك الوطني الجزائري السباق لهذه الصيغة من خلال قيامه بفتح شبابيك المعاملات المصرفية الإسلامية على مستوى وكالاته المحلية في القطر الجزائري.

1. بطاقة تعريفية حول البنك الوطني الجزائري:

انشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966، يعتبر اول بنك تجاري وطني، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة، كما تخصص الى جانب هذا تمويل القطاع الزراعي، ومع صدور القانون رقم 88/01 الصادر بتاريخ 12/01/1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات

أكيدة على تنظيم ومهام البنك نذكر منها (البنك الوطني الجزائري، 2020):

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تركز توزيع الموارد من قبلها؛
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك؛
- حرية البنك في اخذ قرارات تمويل المؤسسات.

أما في سنة 1990 وتزامنا مع صدور قانون رقم 90-10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقروض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية للبلاد. هذا القانون وضع احكاما اساسية اهمها انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الى التسيير الذاتي، وعلى غرار البنوك الاخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام اموال المودعين، عمليات القروض، وايضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن، وبتاريخ 5 سبتمبر 1995 حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد والقروض. عرف رأس مال هذا البنك الوطني الجزائري عدة زيادات اهمها في شهر جوان 2018 تم رفع رأسماله من 41600 مليار دينار جزائري الى 150000 مليار دينار جزائري.

تنوعت الخدمات المالية المقدمة من قبل هذا البنك، حيث تحصل على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية يوم 30 جويلية 2020، وبذلك إطلاق نشاط الصيرفة الاسلامية رسميا، قام بفتح شبائيك اسلامية على مستوى 32 وكالة عبر كل ولايات الوطن في نهاية شهر سبتمبر، وتعميم هذا النوع من النشاط عبر كل ولايات الوطن في 31 ديسمبر 2020، وهذا من اجل المساهمة في تويج نطاق الصيرفة الاسلامية في الجزائر وتماشيا مع النظامين 02-18، و02-20، حيث أطلق البنك الوطني الجزائري صيغا اسلامية مختلفة ومتنوعة حسب احتياجات تركيبات المجتمع الجزائري، بعد موافقة الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية على منح شهادة المطابقة الشرعية للبنك الوطني الجزائري بتسويق منتجات خاصة بالصيرفة الاسلامية (وكالة الانباء الجزائرية، 2020).

2. المنتجات المالية المطروحة في الشباك الاسلامي:

قام البنك الوطني الجزائري بطرح تسع منتجات اسلامية، شملت الاجارة المنتهية بالتملك واجارة العتاد والمراجحة للسيارات والمراجحة للتجهيزات وحسابات التوفير الاسلامي للشباب القصر وحساب الودائع تحت الطلب والحساب الجاري الاسلامي والمراجحة العقارية وحساب التوفير الاسلامي. حيث توزعت الصيرفة الاسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري ثلاث فئات وهي الافراد، المؤسسات، المهنيين.

في دراستنا هذه قمنا باختيار مجموعة من التمويلات على سبيل المثال لا للحصر.

1.2 الافراد: يحتوي حساب الافراد على حساب التوفير الاسلامي للشباب، منتجات التمويل (المراجحة لاقتناء سيارة، المراجحة العقارية، المراجحة لاقتناء تجهيزات).

أ. حساب التوفير الاسلامي للشباب: ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 01: " حساب التوفير الاسلامي للشباب في البنك الوطني الجزائري "

المزايا	المستفيد	المفهوم
- الوفرة: اموالكم متاحة في جميع الاوقات - الاريحية: يتم تقديم بطاقة ادخار لكم - الاريح: مفتاح توزيع جذاب	يفتح للأفراد الشباب من جنسية جزائرية مقيمين او غير مقيمين، يعمل حساب التوفير الاسلامي للشباب بأرباح على مبدأ المضاربة الذي ينص على تقاسم الاريح والخسائر. تتم مكافأة حساب التوفير الاسلامي للشباب بأرباح نهاية السنة المالية المحاسبية وفقا لمفتاح توزيع الاريح المبرم والمتفق عليه مسبقا، كما يتيح حساب التوفير الاسلامي للشباب بدون ارباح ادخار اموالهم بأمان دون أي زيادة مفتاح متاح في أي وقت.	هو حساب التوفير الاسلامي للشباب يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية، يحتوي اموال اوكلها الافراد الى البنك قصد استثمارها في تمويلات اسلامية، يمكنهم الاختيار بين حساب التوفير الاسلامي بأرباح او بدون ارباح.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (البنك الوطني الجزائري، 2020)

يتضح لنا ان حساب التوفير الاسلامي للشباب يتوافق مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وهو من أهم المنتجات المالية الاسلامية المطروحة، التي يمكن ان تساعد مختلف الشباب للقيام بعمليات المضاربة والحصول على أرباح نهاية السنة المالية المحاسبية، او ادخار اموالهم بأمان دون أي زيادة يمكن سحبها في أي وقت.

3.2 منتجات التمويل:

وهي المراجعة لاقتناء سيارة، المراجعة العقارية، المراجعة لاقتناء تجهيزات.

أ. المراجعة لاقتناء سيارة: ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 02: " المراجعة لاقتناء سيارة "

المزايا	آلية العمل	المستفيد	المفهوم
- الاستفادة من تمويل يصل الى 85 % من سعر السيارة لمدة تتراوح بين 12 و 60 شهرا. - السعر استفيدوا من هامش ربح تنافسي؛ - سرعة تتم معالجة ملفاتكم خلال فترة لا تتجاوز 05 ايام.	- اختاروا السيارة التي ترغبون في شرائها؛ - يشتريها البنك من الوكيل يقوم البنك ببيعها لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا سعر البيع موزع على فترة تتراوح من 1 الى 5 سنوات، مع اقساط شهرية ثابتة.	المستفيد كل الاشخاص المقيمين في الجزائر التي تقل اعمارهم 70. عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر او يساوي 40 ألف دينار جزائري.	تسمح باقتناء سيارتكم وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية، ويقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل البيع ثم يقوم ببيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه من الطرفين

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (البنك الوطني الجزائري، 2020)

من الجدول أعلاه، وفي المراجعة لاقتناء السيارات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، يقدم البنك الوطني الجزائري جملة من التسهيلات اهمها العمر، والمدة واقساط السداد، وحجم التمويل المستفاد منه، وسرعة علاج الملفات.

ب. المراجعة العقارية: ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 03: "المراجعة العقارية"

المفهوم	المستفيد	آلية العمل	المزايا
امتلاك منزلكم، يقوم البنك بشراء العقار وإعادة بيعه لكم بالهامش فائدة معروف ومتفق عليه	المستفيد كل الأشخاص المقيمين في الجزائر التي تقل اعمارهم 70. عاما ولهم دخل ثابت ومنتظم أي أكبر أو يساوي 40 ألف دينار جزائري.	- اختاروا العقار الذي ترغبون في الحصول عليه؛ - يشتري البنك العقار من المرقي او من عند أحد الافراد، يقوم البنك ببيعه لكم بهامش ربح متفق عليه مسبقا؛ - سعر البيع موزع على فترة تصل الى 40 سنة، مع اقساط شهرية ثابتة.	- معالجة طلباتكم خلال فترة لا تتجاوز 8 ايام - السعر استفيديو من هامش ربح تنافسي. - سقف التمويل الاستفادة من التمويل يمكن ان تصل الى 90% من قيمة العقار لمدة تصل 40 سنة.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (البنك الوطني الجزائري، 2020)

المراجعة العقارية وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية والمقدمة من طرف البنك المذكور، تعطي جملة من التسهيلات حسب العمر، والراتب، والمدة واقساط السداد، وحجم التمويل، ... الخ.

3.2 المؤسسات والمهنيين:

تشمل صنفين للتمويل الاسلامي وهما الاجارة، وحساب الاستثمار الاسلامي غير المقيد CIINR.

أ. الاجارة: ويتم توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول 04: "الاجارة"

المفهوم	المستفيد	آلية العمل	المزايا
يتمثل في عقد ايجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (اجارة منتهية بالتملك) يتوافق ومبادئ الشريعة الاسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف، يقوم البنك باقتنائها لدى المومنين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون. في نهاية هذا العقد، يرفع الزبون صيغة الشراء ويصبح مالكا لهذه المعدات.	الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتجار، بالإضافة الى اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	- يمكنكم اختيار التجهيزات التي ترغبون في استئجارها بتمويل الاجارة؛ تقدموا الى وكالاتكم لتحديد شروط وكيفيات التمويل؛ - يشتري البنك التجهيزات ويؤجرها للزبون، يتوافق الايجار المدفوع مع سعر شراء التجهيزات بالإضافة الى الهامش المتفق عليه، الموزع على فترة التمويل؛ - بعد دفع الاقساط والمبالغ الواجبة، بإمكانكم رفع خيار الشراء حتى تصبح المعدات ملكا لكم.	- يمكن ان يصل التمويل الى 90 % من قيمة الشيء المراد تمويله وكحد اقصى 250000000 دينار جزائري؛ - مدة تمويل الايجارات ثابتة وكل ثلاثة أشهر، موزعة على مدة اقصاها 05 سنوات دون ان تكون اقل من سنتين، والسعر جذاب وتنافسي.

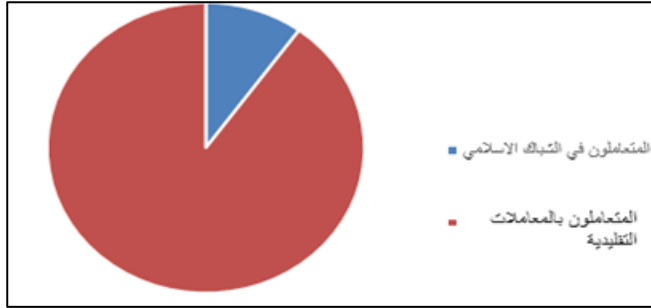
المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: (البنك الوطني الجزائري، 2020)

البنك الوطني الجزائري يقدم منتج الاجارة والمتمثل في عقد ايجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (اجارة منتهية بالتملك) يتوافق ومبادئ الشريعة الاسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف، يستفيد منها الاشخاص الذين يمارسون مهن حرة والتجار، بالإضافة الى اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما قدم جملة من التسهيلات اهمها ، حجم التمويل المستفاد منه، مدة تمويل الايجارات ثابتة وكل ثلاثة اشهر، موزعة على مدة اقصاها 05 سنوات دون ان تكون اقل من سنتين ، والسعر جذاب وتنافسي .

3. المستفيدين والمتعاملين مع الشباك الإسلامي للبنك الوطني الجزائري

بعد قيام البنك الوطني الجزائري بطرح تسع منتجات اسلامية منذ شهر جويلية 2020، لكنها لم تلقى اقبلا واسعا من قبل الافراد والمؤسسات، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل 01: "المتعاملون مع البنك الوطني الجزائري خلال شهر نوفمبر 2020"



المصدر: (مقابلات مع مجموعة من المتعاملين مع BNA، 2020)

نلاحظ من الشكل أعلاه أن اجمالي المتعاملين بالمعاملات التقليدية كبيرة جدا مقارنة بإجمالي المتعاملين في الشباك الإسلامي، وهذا رغم قيام البنك بتحضير كل الوسائل اللازمة لإنجاح الصيرفة الإسلامية من خلال وضع نظام معلومات الى جانب الاتصالات الداخلية، التي تربط كل المديرية الجهوية والوكالات، إضافة الى ذلك قام البنك بتكوين إطارات شابة بمعدل 3 اطارات في كل وكالة بنكية في مجال نظم وتقنيات الصيرفة الإسلامية وطرف الانفتاح امام الزبائن وتزويدهم بالمعلومات والشروحات الوافية حول هذا الشباك ، حول مختلف الصيغ المتاحة سواء الادخارية او التمويلية.

V. مقارنة مختلف الصيغ التمويلية الاسلامية للبنك الوطني الجزائري مع جملة التمويلات المقترحة في النظام رقم

02-20 والبنوك العاملة في الجزائر

رجوعا الى النظام رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ومقارنتها مع مختلف التمويلات الإسلامية المقدمة من قبل البنك الوطني الجزائري نجد أنه يفتقر لصيغة المشاركة والسلم وكذا صيغة الاستصناع، حسب ما ورد في المادة 04 .

1. المنتجات المالية المطروحة في الشباك الاسلامي في القرض الشعبي الجزائري:

شرع القرض الشعبي الجزائري خلال شهر اكتوبر 2020، في تسويق منتجات للصرافة الاسلامية على مستوى وكالته بوادي حيدرة بالجزائر العاصمة، ومن ثم قام بتوسيع هذه العملية على مستوى وكالاته في القطر الوطني، وفي يلي سنستعرض اهم هذه المنتجات (credit populaire d'Algerie, 2020):

- حساب صك جاري إسلامي: يطلق عليه حساب وديعة إسلامية مقوم بالدينار الجزائري على أساس مفهوم "كارد حسن Card Hassan"، وهو حساب مخصص لأي شخص طبيعي مقيم او غير مقيم شرط ان يتمتع بالجنسية الجزائرية.

- حساب جاري اسلامي: هو ايضا حساب جاري اسلامي موجه للمهنيين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المراجعة عقار: يقدم القرض الشعبي الجزائري حلول تمويلية من خلال شراء عقار واعادة بيعه للعميل مقابل هامش ربح متفق عليه وثابت مسبقا.
- المراجعة سيارة: هو تمويل اسلامي يسمح لك باقتناء سيارة جديدة.
- المراجعة تجهيز: ان هذه الصيغة الاسلامية تسمح للأفراد والمهنيين بالحصول على سلع استهلاكية (معدات، اجهزة منزلية، اثاث)، حيث يقوم هذا البنك بشرائها من البائع، ليقوم ببيعها للعميل مقابل هامش ربح معروف ومتفق عليه مسبقا.

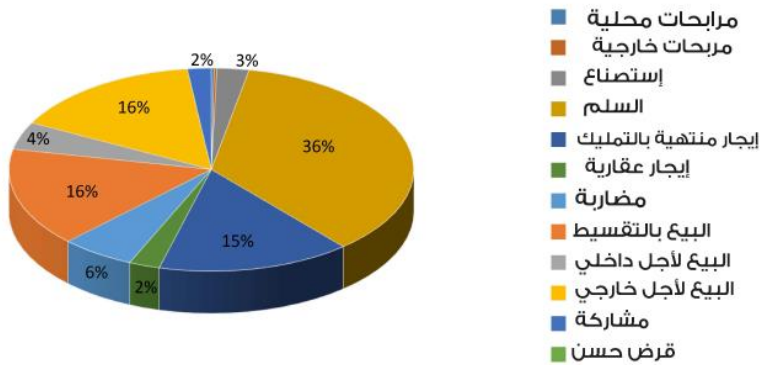
مع العلم ان هذه المجموعة من المنتجات والخدمات تتماشى وتعاليم الشريعة الاسلامية، بعد ان تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك، وحصل ايضا على شهادات المطابقة من المجلس الاسلامي الاعلى بالإضافة الى اعتماد بنك الجزائر.

2. مقارنة مختلف الصيغ التمويلية الاسلامية للبنك الوطني الجزائري مع جملة التمويلات المقدمة في بنك السلام الجزائري:

من المعروف أن حصة المنتجات الإسلامية في السوق المصرفية الجزائرية ضئيلة جدا نظرا لتوفرها على بنكين فقط، هما بنك البركة الإسلامي الجزائري منذ سنة 1991، وكذا مصرف السلام الجزائري خلال سنة 2008، حيث يقدم هذان البنكان خدمات مصرفية إسلامية تتماشى ومبادئ الشريعة الإسلامية، بينما حصة المعاملات لهذا القطاع لا تتجاوز 17% من اجمالي السوق البنكي للوطن.

- **بنك السلام:** يعتبر بنك السلام ثاني بنك إسلامي في الجزائر، يعمل وفق احكام الشريعة الإسلامية، وهو كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 يقدم البنك جملة من الصيغ التمويلية الإسلامية أهمها: المضاربة، المشاركة المتناقصة، المراجعة، السلم، عقد الاجارة، الاستصناع، المراجعة، المزارعة. وفيما يلي يمكن ان نعرض حجم التمويلات الإسلامية المقدمة من قبل هذا البنك.

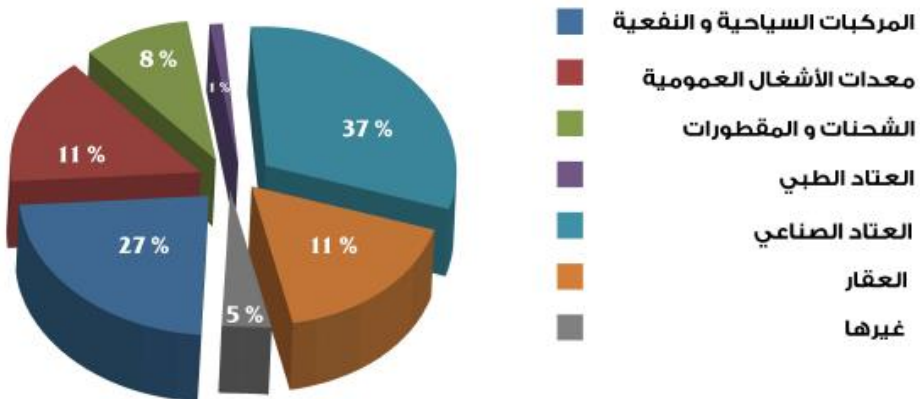
الشكل 01: "التمويلات المباشرة في بنك السلام لسنة 2018"



المصدر: (بنك السلام الجزائري، 2018)

نرى من الشكل اعلاه ان حجم التمويلات الممنوحة وصل ال 103 مليار دج ما يعكس معدل نمو مقدر ب49 %، ويعود ذلك بالأساس الى توسع قاعدة المتعاملين وتنوع المنتجات وافتتاح فروع جديدة

الشكل 02: "التمويلات بالإجارة في بنك السلام لسنة 2018"



المصدر: (بنك السلام الجزائري، تقري سنوي، 2018)

سجل نشاط الاعتماد التجاري خلال سنة 2018 تطورا معتبرا حيث عرفت التسهيلات الممنوحة بصيغة الاعتماد التجاري نسبة نمو تقدر 30% اذ بلغت 110 مليون دولار مقابل 84 دولار لسنة 2017.

VI. تقييم حصيلة الصيرفة الاسلامية في البنوك العمومية الجزائرية:

بعد قيام وزارة المالية من البنوك الناشطة في السوق الوطنية، تقديم حصيلة دقيقة تتضمن تقييم الصيرفة الاسلامية بعد مدة من دخولها حيز الخدمة، وتعلق الامر بكل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الوطني وبنك الفلاحة والتنمية الريفية على اعتبار ان التعاملات المالية الاسلامية غير معممة على كافة المؤسسات البنكية، لكن رغم مرور اكثر من ستة اشهر على اطلاقها لم تحقق الاهداف المتوقعة، رغم رهان الحكومة على هذه الصيغة لاستقطاب اموال السوق السوداء والمقدرة وفق خبراء 50 مليار دولار، ومرد ذلك ارتفاع هامش الربح مقارنة ما كان متوقعا، وايضا مقارنة مع الفوائد التي تعرضها القروض الكلاسيكية على مستوى البنوك، مما دفع بوزارة المالية الى تقديم توصيات بشأن المرحلة الجديدة لتعميم الخدمات الاسلامية، التي ستشهد حزمة متنوعة من الخدمات ليس فقط قروض الاستثمار وتمويل السيارات او عمليات الادخار (الصيرفة الاسلامية، 2020). وما يمكن قوله أنه لا بد من مرور بضع سنوات حتى نلحظ عن مدى نجاح هذا الاسلوب التمويلي من خلال مساهمته في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية.

الخاتمة:

نرى في الأخير، أن إقامة أو فتح شبائيك إسلامية على مستوى البنوك العمومية خصوصا والقطاع المصرفي ككل، فكرة سديدة تساهم في نشر ثقافة الصيرفة الاسلامية، وعامل مهم لجذب للأفراد والمؤسسات والمهنيين من خلال اقبالهم نحو هذا النوع من التمويل، لتعظيم عوائدهم المالية واستثمار مدخراتهم. وعلى ضوء ما تقدم نلخص الى جملة من الاستنتاجات وهي:

- إن فتح الشبائيك الاسلامية في البنوك العمومية في الجزائر جاء كخطوة لتحول في الصيرفة العمومية نحو الصيرفة الاسلامية والتقليل من الصيرفة التقليدية لأنه في حقيقة الأمر أن فتح الشبائيك الاسلامية في البنوك التجارية العمومية، يعتبر خطوة قوية لإرساء العمل بالصيرفة الإسلامية، وقد ترجم هذا من خلال قيام بنك الجزائر بسن نظامين مهمين هما النظام رقم 02-18، وكذا النظام رقم 02-20، الذي وضع من خلالهما معالم الصناعة المالية في البنوك العمومية؛
- يعتبر فتح الشبائيك الاسلامي في البنك الوطني الجزائري خطوة مؤقتة لتعميم المالية الاسلامية على باقي البنوك العمومية في الجزائر؛
- إن تعزيز تطبيق العمل بالصيرفة الاسلامية، يجب أن يمر عبر طريقين، الأول يقوده بنك الجزائر من خلال اصداره لمجموعة من التعليمات والأنظمة، أما الطريق الثاني فهو المصارف والمؤسسات المالية ذاتها؛
- نظرا للضرورة الملحة نحو التوجه الى الصيرفة الاسلامية، قام بنك الجزائر بسن نظامين هما، النظام رقم 02-18، وكذا النظام رقم 02-20؛
- تم توضيح طبيعة عمل الشبائيك الاسلامية من خلال النظامين السابقين، من خلال وضع الية عمل لهذه الاخيرة، ومختلف صيغ التمويل الإسلامي المدرجة؛

- قام بنك الجزائر بالفصل وبشكل كلي بين محاسبة الشباك الاسلامي والمصرف من خلال إيجاد قسم المحاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل، ومستندات قيد واوراق ثبوتية مستقلة منها مركز مالي، وحساب مصروفات وايرادات مستقلة من غير خلط حسابات المصرف التقليدي الاخرى؛
- يتضح لنا مدى صدق توجه بنك الجزائر في تشجيع العمل بالصيرفة الاسلامية داخل البنوك التقليدية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية، والذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة ان الشبايبك الاسلامية تمثل خطوة نحو التحول التدريجي للصيرفة الاسلامية؛
- بناء على النظام الداخلي للمجلس الاسلامي الاعلى، تم انشاء على مستوى المجلس هيئة تسمى بالهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية.

مما سبق يمكن أن نقدم جملة من المقترحات تتمثل في النقاط التالية:

- لا بد من إقامة أو انشاء مراكز بحوث متخصصة، تعمل على تطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية؛
- العمل على تطوير الإطار القانوني والتشريعي لهذا القطاع، نظرا للضرورة الملحة نحو التوجه الى الصيرفة الاسلامية؛
- من الضروري اعادة رسكلة العاملين في البنوك التقليدية من اجل مساندة العمل بالصيرفة الاسلامية؛
- لا بد من توفر الارادة السياسية التي تدعم هذا التوجه نحو تشجيع التعامل بمختلف الصيغ التمويلية الاسلامية؛
- الحرص التام على عمل الشبايبك الاسلامية وفق احكام الشريعة الاسلامية وعدم اختلاط اموال وارباحها مع البنك التقليدي.

قائمة المراجع:

- المادة 03. (2020). النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية الجزائرية.
- المادة (2018). 05. النظام رقم 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات الاسلامية. الجريدة الرسمية الجزائرية.
- المادة 06. (2018). النظام رقم 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات الاسلامية. الجريدة الرسمية الجزائرية.

- المادة 07. (2018). النظام رقم 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات الاسلامية . الجريدة الرسمية الجزائرية.
- المادة 08. (2018). النظام رقم 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق ل 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات الاسلامية. الجريدة الرسمية الجزائرية.
- المادة (2020). 15. النظام رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية الجزائرية.
- المادة 17. (2020). النظام رقم 02-20 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. الجريدة الرسمية في الجزائر.
- المواد (2020). 02-07-16. مقرر رقم 01-20 المؤرخ في 07 شعبان 1441 الموافق ل 01 افريل 2020 المتضمن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية. الجريدة الرسمية الجزائرية.
- حافظ عمر زهير. (1996). رأي في مسألة النظام المزدوج في الاعمال البنكية. مجلة الاموال، صفحة 55.
- حسين الدخيل احمد خلف. (2013). النواذ الاسلامية في المصارف الحكومية العراقية. دراسات اقتصادية اسلامية، 19(2).
- فهد الشريف. (2003). الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي. المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الاسلامي، (الصفحات 14-15). جامعة ام القرى السعودية.
- مجلس الخدمات الاسلامية. (2007). لارشادات المتعلقة الرئيسية في اجراءات الرقابة الاشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية اسلامية عدا مؤسسات التامين الاسلامية/ التكافل وصناديق الاستثمار المالية.
- محمد مصطفى مصطفى ابراهيم. (2006). تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الاسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية (رسالة ماجستير). رسالة ماجستير. القاهرة، كلية ادارة الاعمال والتجارة الدولية: جامعة مصر الدولية.
- مفيد ابو حفيظة سهي. (اكتوبر، 2019). انشاء النواذ الاسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين " الفرص والتحديات". مجلة بيت المشورة(11)، الصفحات 163-164.

- هني محمد جعفر . (2017). نوافذ التمويل الاسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية.
- مقابلة مجموعة من عملاء البنك الوطني الجزائري.(2020, 11 1-30). BNA.
- بنك السلام الجزائري. (2018). التقرير السنوي. الجزائر.
- الصيرفة الاسلامية . (2020, 12 23). الصيرفة الاسلامية.تم الاسترداد من الموقع <https://www.echoroukonline.com>
- وكالة الانباء الجزائرية. (07 سبتمبر, 2020). تم الاسترداد من الموقع الرسمي لوكالة الانباء الجزائرية: <http://www.aps.dz/ar/economie/91513-30>
- BNA البنك الوطني الجزائري. (5 سبتمبر, 2020). تم الاسترداد من الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري: <https://www.bna.dz/financeislamique/ar>
- Credit Populaire d'Algerie. (2020, decembre 30). finance islamique. Récupéré sur <https://www.cpa-bank.dz/index.php/FR/finance-islamique>
- Juan, S. (2007). , Introducing Islamic Banks into Conventional Banking Systems. international monetary fund.
- Nizwa, B. (2014). Looking for the Perfect Islamic Window global islamic finance. oman